

CD/PV.66

6 March 1980  
ARABIC

محضر نهائي للجلسة السادسة والستين

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف  
يوم الخميس ٦ آذار/مارس ١٩٨٠ الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد يوبي وان (الصين)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف . ل . اسرائيليان	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد يورى نازاركين	
السيد ف . أ . غانجا	
السيد يورى كليوكين	
السيد بوريس أ . كورنيينكو	
السيد ألكسند رأى . تيورنكوف	
السيد فيسيها يوهانس	اثيوبيا
السيد ألبرتو ديومونت	الأرجنتين
الآنسة نيللي فريرى بيناباد	
السيد ألن بيم	استراليا
السيد ب . نولان	
الآنسة ميرى وبكس	
السيد غرهارد بفايفر	المانيا ( جمهورية — الاتحادية )
السيد هلموت مولر	
السيد سوربونو داروسمان	اندونيسيا
السيد إندرام . دامانيك	
السيد هاريو ماتارام	
السيد جماريس بي سليمان	
السيد جا هنجير أميرى	ايران
السيد فيوتوريو كورديرو دي مونتيديمولو	ايطاليا
السيد ماوريتسيو مورينو	
السيد كارلو فراتيسكي	
السيد جمشير ماركر	باكستان
السيد منير أكرم	
السيد سيلسو أنطونيو دي سوزا لى سلفا	البرازيل
السيد سيرجو دوارته	
السيد ب بوربو	
السيد أندريه أونكيلينكس	بلجيكا
السيد فيليب بيرغ	
السيد ج . م . نوارفالميس	

السيد ب • فوتوف	بلغاريا
السيد ايفان سوتيروف	
السيد بيتار بويتشيف	
السيد كليمنت براموف	
السيد سا هالانغ	بورما
السيد ني وين	
السيد بوغيميو سويكا	بولندا
السيد هنريك باتش	
السيد يانوش سياتوفيتش	
السيد خوان أوريتس مونتيرو	بيرو
السيد باول لوكيش	تشيكوسلوفاكيا
السيد يان بيروتشيك	
السيد أ • بن يمينا	الجزائر
السيد غرهارد هيردر	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
السيد مانفريد كراتسينكسي	
السيد كاولفوس	
السيد كونستانتين اربني	رومانيا
السيد أوفيد يو يونيسكو	
السيد تيودور ميليسكانو	
السيد كالونجي تشيكالا كاكواكا	زائير
السيد أ • بن فونسيكا	سرى لانكا
السيد كورت لد غارد	السويد
السيد لارس نوربرغ	
السيد ستيخ سترومبيك	
السيد يوهان لوندلين	
السيد يان برافيتس	
السيد يوبي وان	الصين
السيد ليانغ يوفان	
السيد يانغ هوشان	
السيد ليانغ ده فن	
السيد يانغ منغ ليانغ	
السيد لي زهانغ هي	
السيد سيو ليو غن	

السيد فرنسوا دى لا غورس	فرنسا
السيد ج • دى بوس	
السيد ميشيل كوتور	
السيد أدولفو راؤل تايلاردات	فنزويلا
السيد د • س • ماكفيل	كندا
السيد ج • سيما ر	
السيدة فيرا بورود وسكي ياكيفيتش	كوبا
السيد سيمون شيتيمي	كينيا
السيد عمران الشافعي	مصر
السيد محمد البرادعي	
السيد نبيل فهمي	
السيد محمد الشريبي	المغرب
السيد ألفونسو غارثيا روليس	المكسيك
السيد ميغيل أنخيل كاثيريس	
السيد نويل ه • مارشال	المملكة المتحدة
السيد دوجر سوار نجيين ارد مبلغ	منغوليا
السيد لوفساند ورجين بايارت	
السيد أولو أد ينيجي	نيجيريا
السيد ت • أو • أولوموكو	
السيد ت • أغويي ايرونسي	
السيد ش • ر • غاربخان	الهند
السيد ش • ساران	
السيد ب • شيتي	
السيد ليمرى كوميفتش	هنغاريا
السيد اندراش لاكاوتش	
السيد ربخارد ه • فاين	هولندا
السيد هندريك فاغنماكرز	
السيد الكزاندر أكالوفسكي	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد ج • كالفرت	
السيد م • ديلي	
السيد ب • مري	
السيد بيتر سالغادو	
السيد ما نويل سانشيز	

السيد يوشيو أوكاوا  
السيد تادا يوكي مونوياما  
السيد كينجي مياتا  
السيد د راغومير د يوكيتش  
السيد ر • جايبال

اليابان  
يوغوسلافيا  
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي  
للأمين العام

السيد تايلاردات ( فنزويلا ) تحدث بالاسبانية وترجمت عن الانكليزية: السيد الرئيس ، أود أولاً أن أرحب بكم رئيساً لهذه اللجنة عن شهر آذار/مارس • ويتمنى لكم وفدى كل نجاح في منصبكم ، كما يبدي استعداداً للتعاون معكم الى أقصى الحدود ، وأود أيضاً أن أعرب من خالكم عن امتناننا لسلفكم السفير ما كفيل على الطريقة الناجحة والمثمرة التي أدار بها أعمال اللجنة في الشهر الماضي •

لقد كان موضوع حظر التجارب النووية الشاغل الرئيسي للأمم المتحدة ومنذ عام ١٩٧٤ ، عندما ظهرت أول مبادرات في الجمعية العامة لحظر هذه التجارب ، كانت هناك كثير من الأحاديث والمناقشات حول هذا الموضوع •

ونحن ندرك أن الكثير مما يمكن أن يقال عند مناقشة هذه المشكلة التي تهم البشرية جمعاء لن يكون جديداً أو مبتكراً •

ونظراً لأن بلدي أصبح من الأعضاء الجدد في لجنة نزع السلاح عندما اتسعت عضوية هذه اللجنة في العام الماضي ، فإننا نود أن نبدي بعض الملاحظات لكي نعرض موقفنا من الجوانب الرئيسية للبند الوارد في جدول الأعمال بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية •

ويجب الاعتراف بأنه كانت هناك بعض التطورات الايجابية أثناء عملية المناقشة التي أعقبت توقيع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية والتي أبرمت في عام ١٩٦٣ •

فمنذ عام ١٩٦٧ كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي تجري مفاوضات حول موضوع الحظر الشامل للتجارب النووية •

ومنذ عام ١٩٧٦ ، ونتيجة لمعاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ، امتنعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عن إجراء تجارب جوفية للأسلحة النووية تزيد عن ١٥٠ كيلوطناً •

ومنذ عام ١٩٧٦ اشغل فريق الخبراء العلميين المخصص بدراسة التدابير التعاونية الدولية التي يمكن اتخاذها لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية حتى يمكن التمييز بين الاهتزازات الأرضية الطبيعية ، والاهتزازات الناتجة عن التفجيرات النووية •

ولكن خلال هذه الفترة استمرت التجارب النووية الجوفية دون أي تخفيض في عددها ، بل وازداد معدل التجارب خلال السنوات الثلاث الأخيرة : ففي عام ١٩٧٧ سجلت ٣٥ تجربة ، وفي عام ١٩٧٨ ارتفع العدد الى ٤٨ ، وفي عام ١٩٧٩ أجريت ٤٣ تجربة •

وخلال الدورة الأولى للجنة نزع السلاح ، أدرج هذا البند ضمن جدول الأعمال ، وفي برنامج العمل للجزء الثاني ، خصصت جلستان للنظر في هذا البند الذي علق عليه أهمية كبيرة ، وأعطيت له أولوية عالية •

وللأسف أنه ظهر من البداية أن جانباً من اللجنة يحاول قصر النظر في هذا البند على دراسة الأعمال التي يقوم بها فريق الخبراء العلميين المخصص ، وبذلك يمنع اللجنة من التركيز على المسألة الرئيسية ، وهي في نظرنا توقيع معاهدة لحظر التجارب الشامل •

ودون التغاضي عن أهمية العمل الذي يقوم به فريق الخبراء العلميين المخصص للبحث

عن حلول مرضية للمشاكل التي تنطوي عليها عملية التحقق من الالتزام بالحظر ، طالبت بلدان مجموعة ال ٢١ الدول المشتركة في المفاوضات الثلاثية بإبلاغ اللجنة بالتقدم المحرز .

ولكن عندما أوشكت الدورة على الانتهاء، أدلى ممثل المملكة المتحدة ، نيابة عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ببيان عن حالة المفاوضات .

وكانت النقاط الأساسية لهذا البيان كما يلي :

١ - أن المفاوضات الثلاثية مستمرة بصورة مكثفة .

٢ - هناك اتفاق بشأن المسائل التالية :

(أ) ينبغي أن تفرض المعاهدة حظرا على أى تفجير تجريبي في أى مكان ؛

(ب) تخضع مسألة التفجيرات التي تجرى لأغراض سلمية لأحد البروتوكولات الذي سيكون جزءا من المعاهدة ؛

(ج) قد ترغب أطراف المعاهدة بعد فترة معينة في عقد مؤتمر لاستعراض تنفيذها للمعاهدة ؛

(د) يتم التحقق من الالتزام بالمعاهدة بالوسائل التقنية الوطنية ، مع إمكانية اجراء تفتيش على الطبيعة ؛

(هـ) من الجوانب الهامة في مسألة التحقق ، تبادل المعلومات بشأن الاهتزازات . وقد أشادت البلدان المتفاوضة الثلاثة بعمل فريق الخبراء العلميين المخصص ، وأعلنت أن توصيات الفريق سوف يكون لها تأثير كبير على الطريقة التي سيتم بها تبادل المعلومات من الناحية العملية . ولمساعدة هذا التبادل ، تتفق الدول المتفاوضة الثلاثة على ضرورة انشاء لجنة من الخبراء يتم اختيارهم من الدول الأطراف في المعاهدة ؛

(و) وبالرغم من أن هناك اتفاقا على العناصر الأساسية للتحقق ، إلا أن المفاوضات لا تزال تدور حول الترتيبات التفصيلية .

ويختتم التقرير الثلاثي قائلا ان الدول المتفاوضة الثلاثة تدرك ما تبديه اللجنة من اهتمام كبير ومشروع باستكمال المفاوضات في أقرب وقت .

وفي الوثيقة CD/50 التي تتضمن تقييما للعمل الذي أنجز خلال الدورة الأولى ، أعربت مجموعة ال ٢١ عن عدم رضاها عن هذا التقرير الذي قدم في نهاية الدورة . وكان المتوقع أن يصدر تقرير شامل ومفصل عن حالة المفاوضات ، وعن مجالات الاتفاق والاختلاف .

والواقع ، كما أشارت مجموعة ال ٢١ في وثيقتها ، أن ما كشف عنه التقرير هو أن عقد المفاوضات الثلاثية لم يبرر ارجاء بدء مفاوضات ملموسة ومتعددة الأطراف ضمن لجنة نزع السلاح .

وفنزويلا باعتبارها احدى الدول المنتمة الى مجموعة ال ٢١ تشارك هذه الآراء وتؤيدها تماما ، وبالمثل فان بلدي يؤيد الوثيقة التي تتضمن بيان مجموعة ال ٢١ بشأن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية والتي قد منها مثل كينيا يوم الخميس الماضي ، ووزعت رسميا ضمن الوثيقة

ويمكن تلخيص موقف فنزويلا من المسائل الرئيسية التي يتضمنها هذا البند على النحو

التالي :

- ١- ان فنزويلا تعطي أولوية مطلقة لهذه المسألة • وفي مناسبات مختلفة أعطت الجمعية العامة أولوية عليا لهذا البند ، كذلك تشدد الوثيقة الختامية لدورة الاستثنائية لنزع السلاح على الحاجة الى سرعة استكمال المفاوضات الجارية الآن بشأن عقد معاهدة لحظر التجارب النووية على وجه السرعة حتى يمكن عرض النتائج للنظر فيها من قبل لجنة نزع السلاح • وفي هذا الصدد تؤيد فنزويلا الرأي القائل بأن في استطاعة لجنة نزع السلاح ، بل ومن واجبها الاضطلاع بمفاوضات موضوعية بشأن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية دون أن تنتظر حتى تنتهي المفاوضات الثلاثية ، نظرا لوجود مواد مناسبة تكفي لبدء مفاوضات متعددة الأطراف • وسوف تعمل الدراسة التي طلبتها الجمعية العامة من الأمين العام في القرار ٤٢٢/٣٤ على تعزيز هذه المواد واثرائها •
  - ٢- ترى فنزويلا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ستكون من أهم الخطوات على طريق نزع السلاح النووي حيث أنها سوف تساعد على الاقلال من الانتشار النووي سواء على المستوى الاقليمي أو على المستوى الرأسي • وفيما يتعلق بالانتشار الأقليمي فان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ترتبط ارتباطا وثيقا بمعاهدة عدم الانتشار ، ولا سيما من حيث تنفيذ الالتزام الوارد في المادة ٦ •
  - ٣- ينبغي للحظر الذي تقرره المعاهدة أن يشمل كافة التفجيرات في أي بيئة ومن أي حجم وبصورة نهائية • وفي رأينا أن فرض حظر جزئي سوف يتعارض مع هدف القبول العام الذي ينبغي للمعاهدة أن تحاول الوصول اليه بالضرورة •
  - ٤- وفيما يتعلق بالتحقق ، فبينما نعترف بأنه من أدق المشاكل وأصعبها ، الا أننا نعتقد أنه ينبغي للقوى النووية أن تتفق في أسرع وقت ممكن على نظام يحمي أمن كل منها ، ويضمن الوفاء بالالتزامات التي قبلتها بموجب المعاهدة • وينبغي أن يتألف النظام من مجموعة متوازنة من وسائل التحقق الوطنية والدولية ، بما في ذلك عمليات التفتيش على الطبيعة اذا كان لها ما يبررها ، وكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية عن بعد •
  - ٥- وفيما يتعلق بمسألة المشاركة ، فاننا نعتقد أنه ينبغي أن يكون بين أطراف المعاهدة ، لا الدول الحائزة للأسلحة النووية فحسب ، وانما جميع الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية اللازمة لاجراء تجارب على الأجهزة النووية باستخدام وسائل تؤدي الى تفجيرها • وفي المرحلة الأولى ، أثناء استكمال الاستعداد لتوقيع المعاهدة ، ينبغي للدول النووية أن تفرض على نفسها وفقا لاختيارها بالامتناع عن كافة التجارب النووية دون أي نوع من القيود (مثل مدة هذا الوقف ، أو الوسط الذي تجرى فيه التجارب أو قوة التفجير أو كميته ) •
  - ٦- وفيما يتعلق بمسألة اجراء تجارب لأغراض سلمية ، فان صيغة البروتوكول المنفصل الذي ينبغي أن يشكل جزءا من المعاهدة والذي يبدو وأن الدول المتفاوضة الثلاثة قد اتفقت عليه لحل هذه المسألة ، لا يغطي سوى الجانب الشكلي لهذه القضية •
- ولم يتضح بعد كيف سيتم معالجة جوهر المسألة • ونحن نعتقد في هذا الصدد أن من الضروري مراعاة أنه لا توجد في الحالة الراهنة لتطوير التكنولوجيا النووية أية تفجيرات نووية قاصرة



على الأغراض السلمية وحدها • فأية تجربة نووية لها امتدادها في الميدان العسكري • ولهذا ينبغي أن يكون حظر التجارب النووية حظرا مطلقا يشمل كافة التفجيرات النووية • ولكن يجوز التصريح لدولة ما ، في ظروف خاصة تماما ، وتحت رقابة صارمة من سلطة دولية باجراء تفجير لجهاز نووي ، ولكن بشرط أن يكون الهدف من ذلك ذاتا طابع سلمي واضح ، مع اتخاذ الخطوات الكفيلة بمنع استخدامه في أغراض عسكرية •

وسوف يكون من المفيد تماما لو فدى ، وأعتقد أن غالبية أعضاء اللجنة لهم نفس الموقف ، أن يعرف بالتفصيل الاتفاقات التي توصلت اليها الدول المشتركة في المفاوضات الثلاثية بشأن هذه المسائل وغيرها • ولهذا فإننا نعرب عن امتناننا للبيان الذي ألقاه ممثل المملكة المتحدة في الجلسة العامة يوم الثلاثاء الماضي ، ومؤداه أن حكومته تدرك تماما اهتمام اللجنة بمعرفة مدى تقدم المفاوضات وأنها تعلق أهمية كبيرة على الحاجة الى تزويد اللجنة بمعلومات مفصلة عن تقدم المفاوضات • واستنادا الى ما قاله لنا ممثل المملكة المتحدة ، فان المفاوضات تسير الآن نحو تحديد الوقت الذي يحصل فيه على هذه المعلومات • واذا كان ما فهمته صحيحا ، فان هذا البيان لقي التأييد الكامل من جانب ممثل الولايات المتحدة •

ونحن نحترم هذا البيان الصادر من دولتين مشتركتين في المفاوضات الثلاثية بيانا هاميا ومشجعا • ولكننا نأمل أن تكون المعلومات التي ستصلنا معلومات وافية ومفصلة ، وأن تقدم لنا أيضا في الوقت المناسب أثناء قيامنا بعملنا بما يسمح لنا بدراستها بعناية كافية • وسوف تكون هذه المعلومات أيضا بمثابة اسهام قيم في عمل الفريق العامل الذي اقترحه مجموعة الـ ٢١ ، وهو الاقتراح الذي نأمل أن يلقى قبول اللجنة بسرعة .

الرئيس : أشكر ممثل فنزويلا على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس •

السيد أولو أديني جي ( نيجيريا ) : اسمحوا لي أن أقدم اليكم تهاني وفدى على توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح لهذا الشهر • ورغم أنكم تحملتم مسؤولية هذا العمل فور شغل بلدكم لمقعد في اللجنة ، الا أنه لا يراودنا شك في أن ثراء خبرتكم في ميدان المفاوضات المتعددة الأطراف سيكون له نفع كبير للجنة • وأود كذلك أن أعرب عن امتنان وفدى لسلفكم في هذا المنصب ، السفير د • س • ماكفيل ممثل كندا ، على العمل الضخم الذي قام به كرئيس خلال شهر شباط /فبراير •

ومهما كانت المعايير التي نستخدمها لتعريف تعبير "النضج" ، الذي كثيرا ما استعمل في هذه اللجنة ، سواء كان ذلك على أساس دراسة شاملة في إطار لجنة نزع السلاح وما سبقها ، أو على أساس كمية المواد المتوفرة ، أو حتى الضغط المستمر الذي يمارسه المجتمع الدولي والذي تمثل في الوثيقة الختامية والقرارات السنوية للجمعية العامة ، ومهما استخدمنا أيًا من هذه المعايير أو كلها فانه موعد اجراء مفاوضات فعلية من قبل اللجنة بشأن مسألة وقف التجارب النووية قد حل منذ وقت طويل ، كما أن البيان الذي قدمه ممثل كينيا المقرر ، في جلسة هذه اللجنة يوم ٤ آذار /مارس ، بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ قد أوضح هذه النقطة بجلاء •

لقد أشارت الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية لأول دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح الى التأثير الذي سببته حظر التجارب النووية على سباق الأسلحة • وتشير الفقرة ، في جملة أمور ، الى أنه :

" سيكون وقف جميع الدول لتجارب الأسلحة النووية في إطار عملية فعالة لسنزع السلاح أمرا يخدم مصلحة الجنس البشري ، ومساهمة هامة في تحقيق الهدف المذكور أعلاه والمتعلق بانهاض التحسين النوعي للأسلحة النووية واستحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة ومنع انتشار الأسلحة النووية" •

ولقد تأكدت هذه الأهمية ، قبل الدورة الاستثنائية ، في صكوك متعددة الأطراف وملزمة قانونا • وتتضمن معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، التي أقرت في ١٩٦٣ ، في فقرتها الثالثة من الديباجة والتي تشير الى أطراف المعاهدة ، على ما يأتي :

" واذ تسعى الى تحقيق وقف جميع التفجيرات التجريبية طول الوقت ، ويعد أن عقدت عزمها على الاستمرار في المفاوضات لتحقيق هذا الهدف "••••"

ويعد أن أشارت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، التي أقرت عام ١٩٦٨ ، في فقرة من الديباجة الى تصميم الأطراف المشاركة في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ • على السعي لتحقيق وقف جميع التفجيرات التجريبية على الأسلحة النووية طول الوقت أعلنت في الفقرة السادسة من منطوق المعاهدة أنه :

" يتعهد كل طرف من أطراف المعاهدة بمتابعة المفاوضات بنية حسنة وذلك من أجل وضع تدابير فعالة فيما يتعلق بوقف الأسلحة النووية في موعد مبكر وفيما يتعلق بسنزع السلاح النووي " •

وسيتم تقييم العدى الذى بلغه تنفيذه هذه التعهدات على نحو كامل خلال المؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقد • في غضون بضعة شهور الا أن هذا هو كل ما تستطيع قوله في هذه المرحلة • ولو كتب للمؤتمر الاستعراضي أن ينعقد وينتهي بعدم التفاوض حول معاهدة حظر شامل للتجارب أو لم تكن موضع تفاوض فعال ، عندها سيبدو لوفدى أن ضررا كبيرا قد لحق بقضية عدم الانتشار •

وإذا وضعنا ، جانبا في الوقت الحاضر مسألة الانتشار الرأسي ، نجد أن الانتشار الأفقي يتعرض منذ بعض الوقت لتهديد خطير بالاضمحلال • وكان أكثر التطورات المذرة بالشرف في خلال الشهور الستة الأخيرة هو التفجير التجريبي الذى تناقلته الأنباء والذى قامت به دولة جنوب افريقيا اما بمفردها أو بالاشتراك مع اسرائيل • وليست اسرائيل ولا دولة جنوب افريقيا من الأطراف الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وليس من المحتمل أن يصبحا من الموقعين عليها • ومع ذلك ، فإن هذه الحقيقة لم تمنع ، بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وبعض دول غير حائزة للأسلحة النووية والتي هي ، على الرغم من ذلك ، دول مصدرة للتكنولوجيا النووية ، من تزويد هاتين الدولتين بالمواد النووية بزعم استخدامهما في برامجهما النووية السلمية • وكيف يتسنى لأفضل أصدقاء هاتين الدولتين التأكد من القناة التي توجهان اليها برامجهما النووية في حين أن أيهما ليس طرفا في اتفاق ملزم قانونا يمنعهم من اجراء تفجير نووى تجريبي • وإذا كانت هاتان الدولتان تتستران وراء الطبيعة التمييزية لمعاهدة عدم الانتشار أليس الوقت ملائما لتقديم وسائل بديلة لهما لكي تظهرنا نواياهما الحقيقية وذلك من خلال معاهدة حظر شامل للتجارب النووية ؟

وإذا انتقلنا الى مسألة الانتشار الرأسي ، فلست بحاجة لأن أقول سوى ما يعرفه كل واحد ،

وهو أنه لم يتم احراز أى تقدم في السباق الجارى بين الدول الحائزة للأسلحة النووية • ومنذ أيام قليلة فقط ، أجرت احداها تجربة نووية أخرى ، وذلك لاضفاء المزيد من الكمال على ترسانة نووية بلغت بالفعل مرحلة الكمال •

ان هذه الأمثلة لكل من الانتشار الرأسى والأفقى أو خطر الانتشار انما تشير الى شي واحد وهو : انه لا ينبغي ولا يمكن أن يقوم عدم الانتشار على معاهدة عدم الانتشار دون غيرها • ان عدم الانتشار في الثمانينات والقائم ، على معاهدة عدم الانتشار فقط سيصاب ، بنكسة قاسية كما تشير كافة الدلائل ، في ضوء الهجوم الذى يتعرض له من قبل الدول الأطراف وغير الأطراف على حد سواء • ويجب استكمال معاهدة عدم الانتشار قريبا جدا بواسطة خطوات فعلية أخرى ، ويبدو لنا أن معاهدة حظر شامل للتجارب تشكل خطوة فعلية يمكن تحقيقها بسرعة أكبر • ومن شأن مثل هذه المعاهدة أن تكون ، كما نأمل ، بمثابة أداة أقل تمييزا وأقل تقييدا وأكثر مساواة من معاهدة عدم الانتشار ، ولهذا ينبغي أن نكون أكثر اغراء لأولئك الذين لم يوقعوا على معاهدة عدم الانتشار • ولهذا السبب فانني وجهت ، في بياني الافتتاحي بتاريخ ٧ شباط / فبراير ١٩٨٠ ندا الى الدول الحائزة للأسلحة النووية بالأخص أية عراقيل في طريق لجنة نزع السلاح من أجل انشاء فريق عامل مخصص للتفاوض حول عقد معاهدة حظر شامل للتجارب • وعلى سبيل المصادفة ، اسمحوا لى أن أضيف بأن نتيجة البرنامج الدولى لتقييم دورة الوقود النووى قد أظهرت أنه من غير المحتمل التوصل الى اتفاق من أجل السيطرة على تطوير استعمال القوة النووية للأغراض السلمية عن طريق ما يسمى " نادى الموردن " ومن الجلي أنه لن يمكن تقييد مثل هذا الاستعمال وأن الضمان الوحيد الذى يمنع البلدان التي تريد استعمال القوة النووية في الأغراض السلمية من الاتجاه بها الى أغراض غير سلمية هو عن طريق وثيقة متفق عليها بصورة متعددة الأطراف مثل معاهدة حظر شامل للتجارب النووية •

ان الوضع في لجنة نزع السلاح ، بصفتها الهيئة المتفاوضة المتعددة الأطراف ، هو في هذه السنة مختلف عما كان عليه في السنة الماضية أو في مؤتمر لجنة نزع السلاح على حد سواء • فقد شاركت في مؤتمر لجنة نزع السلاح ثلاث دول فقط من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية • ومن ناحية أخرى ، بدأت لجنة نزع السلاح بأربع دول حائزة للأسلحة النووية ، ولحسن الحظ في هذه السنة ، تشارك كافة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في عملنا • وليس هذا فحسب ، بل ان هاتين الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية ، اللتين انضمتا منذ ذلك الوقت الى اللجنة ، أعربتا ، في أحد الاجتماعات غير الرسمية التي عقدناها حول مسألة معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، أثناء الدورة الحالية ، عن استعدادهما للمشاركة في مفاوضات اللجنة • واذا كان ينبغي ، حقيقة ، لمعاهدة حظر شامل للتجارب أن تحقق مقاصدها فان أماننا بالتأكيد مجالين للاختيار ، أحدهما هو الاعراب عن الأمل في انضمام الدولتين النوويتين الى الدول النووية الثلاث الأخرى التي تجرى مفاوضات حاليا خارج لجنة نزع السلاح • هذا خيار لا يبدو مقبولا لوفدى وأنا متأكد من أنه لا يروق لأى عضو في لجنة نزع السلاح بما في ذلك الدولتين النوويتين المعنيتين • والخيار الآخر هو اشراك الدولتين النوويتين الحائزتين للأسلحة النووية ، في مرحلة مبكرة ، في المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب ، وبما أن أمل وفدى ، وبالتأكيد ، وأمل المجتمع الدولى أن تتمكن هاتان الدولتان من أن تصبحا طرفين في المعاهدة عند اختتامها ، وحيث أنه من غير الواقعي التفكير في مفاوضات حظر شامل للتجارب بدون مشاركة الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية والتي تجرى في الوقت

الراهن مفاوضات ثلاثية ، فانه من غير الواقعي كذلك ، في رأى وفدى ، الافتراض بأن الدولتين النوويتين الأخرين ستقبلان معاهدة يتم التفاوض حولها بدون مشاركتهاما الفعالة • وبصرف النظر عن الدور الذى لابد أن تقوم به اللجنة نفسها في المفاوضات الخاصة بمعاهدة نزع سلاح متعددة الأطراف ، فان حضور الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية وغير المشاركتين في المفاوضات المتعددة الأطراف الحالية يجعل موضوع الحظر الشامل للتجارب أمراً حيويًا من أجل الاشتراك المبكر للجنة في المفاوضات الخاصة بهذه المعاهدة •

والسبب الوحيد الذى يستطيع وفدى أن يجده لاستمرار التأخير من جانب الأطراف الثلاثة المتفاوضة في تقديم تقرير مفصل بقدر الامكان حول مفاوضاتها الى لجنة نزع السلاح ، بالإضافة الى موافقتها على ضرورة أن يبدأ الفريق العامل المخصص التابع للجنة نزع السلاح عمله الفعال ، هو اذا استنتجت الأطراف الثلاثة المتفاوضة نفسها أن المعاهدة التي تتفاوض بشأنها لن تكون مقبولة لدى الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية غير المشاركتين في هذه المفاوضات • ونأمل ألا يكون الأمر كذلك • وقد يظهر مثل هذا الاحتمال بالطبع اذا كانت المعاهدة التي تفكر فيها هذه الأطراف معاهدة محدودة ، أو عن طريق ادخال عناصر تمييزية أخرى مثل استثناء التجارب المخبرية • ولكننا نأمل ألا تحدث صعوبة من هذا القبيل •

ان كان لابد أن تكون معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معاهدة فعالة ومتعددة الأطراف ، فانه ينبغي أن تقوم لجنة نزع السلاح بدور هام ومبكر في هذه المعاهدة • وأفضل مساعدة يمكن للأطراف الثلاثة المتفاوضة أن تسديها للجنة هي أن تضع أمامها ، على الأقل ، المجالات التي توصلت بشأنها حتى الان الى قدر من الاتفاق مع توضيح المجالات التي سيستهدفها عملها المقبل • وفي ضوء الطبيعة الدقيقة لهذه المفاوضات ، وهذا ما شدد عليه دائما المتحدثون باسم الدول النووية الثلاث الحائزة للأسلحة النووية ، كان من الممكن لوفدى أن يظن أن هذه الدول ستكون أول من يقبل أسلوب عمل يساعد اللجنة على احراز تقدم في جو سرى للغاية وغير رسمي مثل الجو الذى يعمل فيه فريق عامل مخصص • ويجب القول بأن الملاحظات التي تبديها البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في لجنة نزع السلاح والدولتان الحائزتان للأسلحة النووية والعضوان كذلك في لجنة نزع السلاح رغم عدم مشاركتها في المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية حاليا ، ستكون ذات أهمية حيوية للغاية حتى في ميدان تم فيه التوصل الى اتفاق فيما بين الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية ، وسيتمكنها أن تساعد المتفاوضين الثلاثة اما على متابعة أى مجرى محدد في مفاوضاتهم أو على تغيير مثل هذا المجرى نتيجة للاراء التي تم التعبير عنها •

وعلى سبيل المثال ، يمكن للمجالات التي يستطيع الفريق العامل المخصص أن يوجه اليها طاقته في البداية أن تضم الصفة الشمولية للمعاهدة وقد تم التعبير عن عدد من الاراء حول هذا الموضوع ، وتستطيع كذلك أن تضطلع على نحو مجد بمسألة أمد الاتفاقية ، ومسألة الشكاوى واجراءات التحقق ، ومسألة التفجير النووى السلمي وهي أمور لا تهم الدول المتفاوضة الثلاثة فحسب بل وكافة أعضاء لجنة نزع السلاح ، وهناك كذلك مجالات تستطيع الدول المتفاوضة الثلاثة ، عن طريق قيادة مناسبة تظهر من خلال مفاوضاتها ، أن تساعد بها عمل اللجنة دون أن يؤثر ذلك بالضرورة على مفاوضاتها المنفصلة التي تقوم على مبدأ متفق عليه بطبيعة الحال •

ولهذا نأمل أن تصغي هذه الدول لندائنا وتوافق على انشاء فريق عامل معني باتفاقية حظر شامل للتجارب وتساعد الفريق العامل بقدر من الاخلاص يماشى على الأقل ما أظهره في مفاوضاتهم الثلاثية •

وأرجو أن تسمحوا لي بأن أنتقل بشكل موجز الى موضوع الأسلحة الكيميائية • فقد حثت قرار الجمعية العامة ٧٥/٣٤ لجنة نزع السلاح ، على أن تجرى في بداية دورتها لعام ١٩٨٠ على سبيل الأولوية العالية مفاوضات حول اتفاق بشأن الحظر التام والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتد مير تلك الأسلحة آخذة في الاعتبار جميع المقترحات القائمة والمبادرات المقبلة • وهذه ولاية واضحة كما ينبغي لها أن تكون •

وفي رأى وفدى ، أن الوقت قد حان لانشاء فريق عامل من قبل لجنة نزع السلاح لاجراء مفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية •

ولقد تمت تغطية جانب كبير من هذا الميدان • وتوجد هناك مشاريع اتفاقيات متعددة قدمتها مجموعات مختلفة • وتوجد هناك كذلك ورقة عمل قدمتها البلدان المحايدة وغير المنحازة • ولدينا كذلك المفاوضات الثنائية الجارية منذ بعض الوقت والتي سيقدم لنا تقرير مفصل عنها فسي نهاية دورتنا الأخيرة • وانشاء فريق عامل سيمكن اللجنة من الشروع في الدراسة الهيكلية لهذه القضية •

وسيتحتم على الفريق العامل أن يواصل ويتابع العمل الذي تم حتى الان ويبدأ في وضعه في شكل يساعد اللجنة على البدء في صياغة مشروع الاتفاقية •

وسينظر من الضروري ، مع ذلك ، اجراء مزيد من الدراسة ، بشأن الجوانب المتعددة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية • وستظل هناك حاجة لاستكشاف مجالات مثل نطاق الاتفاقية ، ومعايير تعريف العناصر والتحقق ، الذي فهمنا أنه ما زال مشكلة عويصة ، وولاية " اللجنة الاستشارية " والتي فهمنا أنها أيضا قيد النظر ، والوسائل المختلفة للتحقق • أما المواضيع الأخرى مثل الاطار الزمني الخاص بالاعلان عن المخزونات وتسهيلات الانتاج فكلها مجالات يمكن دراستها على نحو مفيد والتفاوض بشأنها من قبل فريق عامل من هذا القبيل •

واسمحوا لي بالقول بأن وفدى يؤيد ، طبعا ، بقوة الاتفاقية الشاملة الكاملة التي ستحظر جميع الأنشطة الوثيقة الصلة بوسائل وأسلحة الحرب الكيميائية والتي ستتنص على تد ميرها • ويتحتم علينا أن نؤكد على أن تد مير المخزونات يجب أن يكون أحد أهم جوانب الحظر وأنه ينبغي أن يتم الاعلان عن المخزونات التي في حوزة أولئك الذين يملكونها في الوقت الذي تدخل فيه الاتفاقية مرحلة التنفيذ •

وفيما يتعلق بالتحقق ، فاننا ، طبعا ، نختيل نظاما سيساعد على الجمع بين طرق التحقق الوطنية الدولية اللازمة لمضاعفة الثقة والضمان •

ولقد أعربت بعض الوفود عن وجهات نظرها بخصوص ما يمكن أن يقوم به الفريق العامل المخصص وما لا يمكنه القيام به على نحو مفيد • وأعتقد بأن تبادل الآراء أفتح وفدى بأن هناك عملا كافيا يتيح لفريق عامل من هذا القبيل ، اذا توفرت النية الحسنة ، أن يخدم على نحو مفيد ، سير المفاوضات التي تقوم بها لجنة نزع السلاح حول هذا الموضوع ذي الأهمية الفائقة •

واعتقد أن انشاء مثل هذا الفريق العامل المخصص سوف يعمل على بلورة كافة الاقتراحات والمقترحات المختلفة وتوجيهها نحو هدف عقد اتفاقية • وتندر الدلائل بأن التأخير في اجراء

مفاوضات سريعة في لجنة نزع السلاح بشأن الأسلحة الكيميائية قد يشجع الأنشطة المحمومة الهادفة الى استحداث أو تجربة هذه الأسلحة اللانسانية بشكل مفرط أو في الحقيقة استعمالها كوسيلة لاختبار فعاليتها • ونأمل ألا تعرض لجنة نزع السلاح نفسها لاتهامات بأنها ساهمت في مثل هذه التطورات •

الرئيس: أشكر ممثل نيجيريا على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس •

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (تحدث بالروسية وترجم عن الانكليزية): أود أولاً أن أعرب عن امتناني للسفير ماكفيل ، ممثل كندا ، للبراعة التي أبدتها أثناء رئاسته للجنة خلال شهر شباط/فبراير • فقد باشرت اللجنة ، برئاسته ، جزءاً رئيسياً وهاماً من أعمالها في مجال المناقشات العامة ، كما أقرت جدول أعمالها وتبادلت وجهات النظر حول مسألة برنامج عملها وحول انشاء أفرقة عاملة • وأود أيضاً أن أعرب عن أطيبي تمنياتي بالنجاح للسفير يوبي وان ، ممثل جمهورية الصين الشعبية في المهام المنوطة به بوصفه رئيس اللجنة خلال شهر آذار/مارس •

ان الاتحاد السوفياتي يعلق أهمية بالغة على مسألة حظر التجارب النووية • ولا شك أن سرد المقترحات الملموسة التي تقدمت بها الحكومة السوفياتية بغية وقف تجارب الأسلحة النووية سوف يتطلب وقتاً طويلاً • وأود أن أذكركم فقط بأهم مبادرة قام بها الاتحاد السوفياتي لهذا الغرض النبيل • وكان الاتحاد السوفياتي أول دولة حائزة للأسلحة النووية تؤيد وقف تجارب الأسلحة النووية دون شروط • ففي ١٠ أيار/مايو ١٩٥٥ تلقت اللجنة الفرعية التابعة لهيئة نزع السلاح اقتراحاً من الحكومة السوفياتية بشأن تخفيض الأسلحة ، وحظر الأسلحة النووية وابعاد خطر نشوب حرب جديدة ، وكان من أهم نقاط الاقتراح وقف تجارب الأسلحة الذرية والهديد روجينية • وفي أواخر ١٩٦٢ أكد الاتحاد السوفياتي من جديد رغبته في الوصول الى اتفاق بشأن الوقف العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية ، ودعا جميع الدول النووية الى التوصل الى اتفاق على أساس المذكرة المشتركة للدول غير المتحازة والتي قدمت الى لجنة نزع السلاح للنظر فيها في ربيع ذلك العام • وفي ذلك الوقت عارض شركاء الاتحاد السوفياتي في المفاوضات الثلاثية حول هذا الموضوع فرض حظر عام وكامل لتجارب الأسلحة النووية • وهكذا ، وكخطوة أولى ، وقعت معاهدة في عام ١٩٦٢ لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، وهي المعاهدة التي أصبحت تعرف باسم معاهدة موسكو لحظر تجارب الأسلحة النووية في البيئات الثلاثة •

وبعد توقيع هذه المعاهدة الهامة واصل الاتحاد السوفياتي مساعيه للوصول الى حظر للتجارب الجوفية أيضاً • وفي ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٤ قال ليوييد بربجيف في بيان ألقاه في وارسو : " ان الاتحاد السوفياتي على استعداد بشكل خاص ، للتوصل الى اتفاق بشأن الحظر الكامل لكافة التجارب الجوفية للأسلحة النووية " • وبنعكس موقف الاتحاد السوفياتي المبدئي من مسألة الحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية في القرارات التي اتخذت في المؤتمرين الرابع والعشرين والخامس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي • وانطلاقاً من هذا الموقف ، اقترح الاتحاد السوفياتي أن تدرج في جدول أعمال الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة

مسألة توقيع معاهدة دولية للحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية ، وأعد مشروعاً لهذه الاتفاقية قد مها الى تلك الدورة للنظر فيها . وقبول اقتراح الاتحاد السوفياتي بتأييد واسع داخل الأمم المتحدة . واعتمد قرار للجمعية العامة بناءً على مبادرة من مجموعة من البلدان الاشتراكية وغير المحازة يدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية مع ٢٥ الى ٣٠ دولة غير حائزة للأسلحة النووية بأن تدخل في مفاوضات في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار/مارس ١٩٧٦ بغية الوصول الى اتفاق بشأن الحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية . ومما يؤسف له أن هذه المفاوضات لم تبدأ قط بسبب الموقف السلبي من جانب دول معينة حائزة للأسلحة النووية .

وفي محاولة لحرار بعض التقدم فيما يتعلق بالوقف الكامل للتجارب النووية تقدم الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٧٧ بمبادرة بشأن المفاوضات الثلاثية التي تضم الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . ويعلق الاتحاد السوفياتي أهمية كبرى على هذه المفاوضات . والخطوات البناءة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي في هذه المفاوضات بغية ايجاد حلول مقبولة لجميع الأطراف ، وضمان سرعة توقيع معاهدة بشأن الحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية ، معروفة جيداً . ولا يزال الاتحاد السوفياتي يبذل كل ما في وسعه لكي يضمن نجاح هذه المفاوضات .

وفيما يتعلق بتقديم معلومات عما أحرز من تقدم في هذه المفاوضات ، فإن هذه المعلومات سوف تقدم للجنة في الوقت المناسب بالاتفاق مع الدولتين الأخريين المشاركتين في المفاوضات الثلاثية .

وفي الوقت ذاته فإننا نقدر رغبة الدول أعضاء لجنة نزع السلاح ، والمجتمع الدولي ككل ، في اتخاذ مزيد من الخطوات نحو تحقيق الحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية . كما أن الكثيرين يعتبرون توسيع عضوية لجنة نزع السلاح ووجود جميع الدول النووية الخمسة فيها من العوامل التي يحتمل أن تساعد على ايجاد حل لمسألة الحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية . ونحن نعتقد ، كما كنا دائماً ، أن التوصل الى حل طويل الأجل وفعال لمشكلة الحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية يمكن أن يتحقق بشرط أن تكون جميع الدول النووية بلا استثناء أطرافاً في الاتفاق . وفي ضوء ما تقدم ، فإن الاتحاد السوفياتي لا يعترض على انشاء فريق عامل معني بحظر تجارب الأسلحة النووية بشرط أن يشترك فيه ممثلو جميع الدول النووية ، وأن يكون غرضه مناقشة المسائل المتصلة بالحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية .

وفي الجزء الثاني من بيان اليوم يود الوفد السوفياتي أن يتناول مشكلة يعلق على سرعة حلها أهمية خاصة ، وهي مسألة حظر الأسلحة الكيميائية . لقد قام الاتحاد السوفياتي منذ السنوات الأولى لوجوده بحملة نشطة من أجل حظر الأسلحة الكيميائية ، وليس خطأً أن هذا الهدف لم يتحقق بعد . ففي أوائل العشرينيات كانت الدولة السوفياتية الفتية تطالب بحظر غير مشروط لاستخدام المواد والغازات السامة . وكان الاتحاد السوفياتي من بين أول الموقعين على بروتوكول جنيف لعام ١٩٥٥ ، وقد عمل دائماً ولا يزال يعمل وفقاً لأحكام هذا البروتوكول ومبادئه وأهدافه . فضلاً عن هذا فإن الاتحاد السوفياتي الذي يعلق أهمية كبيرة على هذا البروتوكول ، كرس جانباً كبيراً من جهده لكي يجعل منه وثيقة عالمية حقيقية . وأود أن أشير الى أن الهدف الخاص بحظر الأسلحة الكيميائية قد صيغ بوضوح في القرارات التي اتخذها المؤتمر الخامس والعشرين

للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، وهي القرارات التي يستند اليها كل نشاط دولتنا في ميدان السياسة الخارجية في هذه الفترة •

واستنادا الى هذه المواقف ، يبدي الوفد السوفياتي استعدادا له للقيام بدور نشط في دراسة اللجنة لمسألة حظر الأسلحة الكيميائية ، وسوف يبذل كل ما في استطاعته لدفع المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن هذه المسألة • ولقد تركزت المناقشات الأخيرة في اللجنة بدرجة كبيرة على الجوانب التنظيمية عند مناقشة هذه المشكلة • ولا يود الوفد السوفياتي بطبيعة الحال أن يقلل من أهمية الجوانب التنظيمية لهذه المسألة ، ولكننا لا نعتبر هذه هي المشكلة الرئيسية • ان الشيء الرئيسي في نظرنا هو ايجاد حلول للمشاكل الرئيسية تكون مقبولة لجميع الأطراف • ويسرنا أن نلاحظ أن معظم الأعضاء الآخرين في اللجنة يتخذون نفس الموقف •

والمشاكل التي يتعين علينا حلها من أجل الوصول الى اتفاق بشأن حظر الأسلحة الكيميائية مشاكل كثيرة • وهي تتعلق بنطاق الحظر ، والترتيبات والمواعيد النهائية للتقييم بالالتزامات المختلفة بموجب الاتفاقية المقبلة ، وأخيرا ، الرقابة • وقد قدم عدد كبير من أوراق العمل والمقترحات الأخرى حول كل هذه المسائل • وكان هناك على مائدة التفاوض منذ عام ١٩٧٢ مشروع اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية قدمها الاتحاد السوفياتي وبلدان اشتراكية أخرى • وايجاد قاسم مشترك لكل هذه المقترحات يعد بطبيعة الحال مهمة غير يسيرة ، خاصة وأن الزمن لا يقف ساكنا • ودائما ما يواجه أولئك الذين يشاركون في المفاوضات مشاكل جديدة تتطلب دراسة من كافة الزوايا •

وفي هذه الظروف فاننا لا نعترض ، كما كنا في الماضي ، على انشاء فريق عامل مخصص ضمن اطار اللجنة يكون هدفه النهائي اعداد مشروع اتفاقية دولية لحظر الأسلحة الكيميائية • ولكن في هذه المرحلة ينبغي أن تقيّد ولاية الفريق العامل • ولن يكون من الواقعي أن نحدد لأنفسنا أهدافا طموحة من البداية ، دون أن نعرف من أين نبدأ • وقد يبدو لنا أن أكفأ طريقة لبدء العمل هذا العام هي أن نناقش اتفاقية المستقبل ونضع عناصرها الأساسية ومحتوياتها •

وفيما يتعلق بجوهر مشاكل حظر الأسلحة الكيميائية ، يعترم الوفد السوفياتي اعلان موقفه في مرحلة لاحقة ، داخل الفريق العامل وفي اللجنة على السواء •

الرئيس : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على كلمته وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس •

السيد مونتيزيمولو ( ايطاليا ) : أود أولا وقبل كل شيء وقد أخذت الكلمة اليوم ، أن أضم صوتي الى من سبقني من المتحدثين للترحيب بكم وتهنئتكم على تسلمكم رئاسة اللجنة • ويتقدم الوفد الايطالي اليكم بأطيب تمنيات النجاح في اجاز هذه المهمة السامية والدقيقة •

واسمحوا لي بهذه المناسبة أيضا أن أعرب لسلفكم السفير ماكفيل ممثل كندا الموقر ، عن تأثرنا بالجهود البارعة والدائبة التي بذلها بغية تنظيم أعمالنا •

وإذا كنا قد سررنا لاعتماد جدول أعمال واقعي ومتوازن ، فانه ليس في وسعنا الا أن نأسف لعدم تمكننا حتى الآن من التوصل الى اتفاق بشأن برنامج العمل وبشأن اقامة الهيئات الفرعية اللازمة للشروع في مفاوضات حقيقية •



ونحن نشعر بأن اتفاقا واسعا في الآراء قد برز حول فرصة انشاء أربعة أفرقة عاملة وهي الأفرقة المعنية بالأسلحة الكيميائية ، والضمانات السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، والأسلحة الاشعاعية ، والبرنامج المفصل لنزع السلاح . ويتعلق الأمر الآن بتحديد ولايات هذه الأفرقة العاملة بشكل مقبول عموما .

ونحن مقتنعون بأنه لن يكون من الحسير ، في جو من التفهم والتوافق ، اتمام هذه المهمة بسرعة ، متجنبين بذلك إطالة نقاش أصبح ثقيلًا على النفس ومن شأنه أن يؤدي الى الاضرار بسير أعمالنا .

ويود وفد بلادى اليوم ابداء بعض الملاحظات التي تتعلق بمشكلة بيد وأن الناس جميعا يولونها أولوية قصوى ألا وهي مشكلة الحظر الشامل للتجارب النووية .

وحيث أنني أشرت منذ بضع لحظات الى بعض الجوانب الاجرائية المتعلقة بتنظيم نشاطنا ، فانه يتعين علينا أن نسجل ، في هذه المرحلة عدم وجود اتفاق داخل اللجنة فيما يتعلق باحتمال انشاء فريق عامل معني بحظر التجارب .

أما فيما يخص وفد بلادى فانه جد متفتح ومن بشأن هذا الموضوع . بيد أنه اذا تبين أن انشاء فريق عامل ليس ممكنا في الوقت الحاضر ، فانه ينبغي التأكيد مجددا على دور ومسؤولية لجنة نزع السلاح في هذا الصدد وأن يتم تحديد نهج يساعد على البدء في عملية تفاوض حقيقية بشأن المشكلة الأساسية .

ويتعلق الأمر بصفة خاصة ، بزيادة تعميق وفهم العلاقات ، التي لا يمكن أن تكون الا علاقات تكامل ، بين المفاوضات الثلاثية الجارية ونشاطات اللجنة . وسيكون من حقنا أن نقيس بواقعية ، ومن منظور عملي ، الامكانيات الملموسة لمساعدتنا ، وذلك بغية تحسين ربط واتساق جهود اللجنة بالمفاوضات الجارية بالفعل .

ان القرار ٧٢/٣٤ الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورة الرابعة والثلاثين وفيه " تؤكد من جديد اقتناعها بأن وقف التجارب النووية من قبل جميع الدول في جميع البيئات سيخدم مصلحة الجنس البشرى بأسره " ، يبين لنا بوضوح الطريق الذي يتعين علينا أن نسلكه . وهي من ناحية " ترجو من لجنة نزع السلاح أن تبدأ مفاوضات ، بشأن عقد تلك المعاهدة ، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية عليا " . ومن ناحية أخرى " تطلب الى الدول المتفاوضة الثلاث الحائزة للأسلحة النووية ، أن تبذل أفضل مساعيها للوصول بمفاوضاتها الى نتيجة ايجابية فسي وقت يسمح بالنظر في هذه النتائج أثناء الدورة القادمة للجنة نزع السلاح " .

ولقد بدأت دورتنا منذ مدة قصيرة ، ونحن نودّ اذن أن نخذى الأمل في أن تتمكن الدول المتفاوضة الثلاث من ابلاغنا بنتيجة ايجابية لمشاوراتها في وقت مبكر .

وقد لاحظنا باهتمام البيانات التي أدلى بها في جلستنا الأخيرة مثلا المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية .

ويدرك وفد بلادى بطبيعة الحال المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق الدول الحائزة على أضخم الترسانات النووية . فصالحها ، وهي مصالح أمنية ومصالح توازن ، معرضة للخطر بشكل

مباشر • وسيكون من الوهم ، دون ريب ، توقع اتخاذ تدابير فعالة وقابلة للتصديق ، دون مساعدتها ومشاركتها •

ونحن ننتظر بفاغ الصبر من الدول المتفاوضة الثلاث تقريرا جديدا نرجو أن يكون أكثر وضوحا وتفصيلا من التقارير السابقة حتى نتمكن من تسليط الضوء على المناطق المعتمدة والاجابة على التساؤلات العديدة التي مازلنا نوجهها •

غير أنه لا يجب أن ننسى أن حظر التجارب النووية إنما هو مرحلة ، وهي بلا شك مرحلة ذات أولوية وأساسية في عملية تدريجية لنزع السلاح العام والشامل ، تهتم الانسانية برمتها ولا يمكن اتمامها الا بتوحيد جهود المجتمع الدولي في جملة •

وتذكرنا الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح بشكل مناسب بأن : " لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في نجاح مفاوضات نزع السلاح ولذلك فمن واجب جميع الدول أن تساهم في الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح " •

وتسند هذه الوثيقة الى لجنة نزع السلاح وظيفتها تفاوضية عليها أن تمارسها ، ويبدو لنا أن من الضروري أن تبدأ اللجنة في العمل وأن تبحث ما قد تكون عليه مساهمتها ، في هذه المرحلة ، في ايجاد حل لمشكلة يبدو وبوضوح أنها مشكلة معقدة •

وتجتمع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وهي الصين ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، للمرة الأولى حول هذه العائدة • ولا يمكن أن نفوتنا أهمية هذه المشاركة • فلكل من هذه الدول دور محدد عليها أن تضطلع به اذا أريد لنا الاقتراب من الهدف النهائي للوقف الشامل للتجارب •

وفي اطار الجهود الرامية الى الحظر الشامل للتجارب النووية ، تابع وفد بلادى بانتباه واهتمام أعمال فريق الخبراء العلميين المخصص الذي قدم لنا تقريره المؤقت الأخير يوم ١٨ شباط / فبراير الماضي •

وقد أنجز الفريق عملا مفيدا جدا وأسهم بلا ريب مساهمة قيمة في ايضاح الجوانب التقنية والعلمية المتعلقة بالتبادل الدولي للبيانات الاهتزازية الذي قد يكون أساسا للتحقق من احترام معاهدة للحظر التام للتجارب • ونحن نقدربشكل خاص المساعدة التي قدمها خبراء منظمة الأرصاد الجوية العالمية في هذه الدراسة •

ان عملية التحقق هي عنصر أساسي في المعاهدة المقبلة • ونحن نعلم جيدا أنه لن تكون هناك معاهدة بدون تحقق كاف سواها بالوسائل الدولية أم بالوسائل الوطنية •

ويرى وفد بلادى أنه من المستصوب تماما أن يتمكن من الشروع في أقرب وقت ممكن ، ودون حاجة الى انتظار نهاية المفاوضات الثلاثية ، في ممارسة تجريبية تسمح باجراء اختبار عملي لجهاز التحقق المزمع اقامته من قبل فريق الخبراء المخصص •

ومن هذا المنظور فاننا نرحب بارتياح بالمبادرة التي قامت بها جمهورية المانيا الاتحادية ، عندما أجرت في تموز / يولييه بيانا عمليا في مرصد غرافنبرغ من أجل اتمام البيانات المكتسبة أثناء الحلقات الدراسية السابقة التي نظمت في اليابان والسويد ، بشكل مفيد • وستكون بلادى سعيدة

بأن تكون ممثلة في هذه التجربة التي ، بالرغم من أنها لن تكون بديلا للاختبار العملي للنظام التحقق في مجمله ، فقد تمثل مرحلة بناءة على طريق تحقيقه في المستقبل القريب • ومن المهم أن يشارك جميع أعضاء اللجنة في هذه التجارب التي تتيح أيضا نوعا من التدريب النفسي الذي يساعد على تعزيز الثقة بين المشاركين •

ونحن نشاطر ، في الوقت ذاته ، الرأي الذي أعربت عنه بعض الوفود الغربية ، وخاصة استراليا ، وكندا واليابان ، والقائل بأنه قد يكون من المناسب ، بشكل خاص ، في المرحلة الراهنة القيام بمشاورات داخل اللجنة فيما يتعلق بطبيعة ووضع وخصائص الاطار المؤسسي الذي قد تقوم وتعمل فيه أجهزة المراقبة التي أوصت بها أفرقة الخبراء • والواقع أنه ينبغي أن تتم دراسة هذا النظام واعداده بعناية خاصة بهدف تجنب أي تأخير في تطبيق المعاهدة ، بمجرد أن يتم التوصل الى اتفاق •

هذه مساهمة ملموسة بإمكان اللجنة أن تبحثها الآن • ولسنا ندعي بالطبع ، أننا استنفدنا كافة الامكانيات المعروضة علينا لمحاولة احراز تقدم ملموس انطلاقا من أمور واقعية • وبالإمكان النظر في اختبارات أخرى ومناقشتها بطريقة صريحة وبناءة خلال سلسلة من الجلسات شبه الرسمية نود أن نراها مكرسة لهذا الموضوع • وبإمكان الدول المتفاوضة من جانبها أن تبلغنا بالمسائل التي قد تكون ، في رأيها ، موضع بحث ودراسة عميقة داخل اللجنة ابتداءً من هذه الدورة •

ان ما يبذلنا ضروريا هو أن تدرك اللجنة ادراكا تاما دورها وألا تألو أي جهد في القيام بوظيفتها في مجال التفاوض بشأن معاهدة متعددة الأطراف •

الرئيس : أشكر ممثل إيطاليا على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس •

السيد أوكاوا (اليابان) : أود أن أنضم الى الخطباء السابقين في تهنئتكم بتولي رئاسة اللجنة لهذا الشهر ، وتوجيه التحية لسعادة السفير ماكفيل على الأعمال الممتازة التي قام بها من أجلنا بوصفه رئيسا للجنة نزع السلاح عن شهر شباط/فبراير •

وقد سبق لي ، عندما ألقيت بياني الأول في هذه اللجنة بتاريخ ٥ شباط/فبراير ، أن أشرت الى الأهمية البالغة لتحقيق حظر شامل للتجارب بوصفه خطوة جديدة نحو الحد من الأسلحة النووية ؛ كما أهابت بالدول المشاركة في المفاوضات الثلاثية بشأن الحظر الشامل للتجارب ، ان توجه مفاوضاتها بحيث تؤدي الى نتيجة مبكرة •

وقد كررت ، في هذا الصدد ، رجاء حكومتي بأن تقدم الدول المتفاوضة الثلاث تقريرا مفصلا عن التقدم في المفاوضات الثلاثية ، الى لجنة نزع السلاح في أقرب فرصة ممكنة ، وخاصة قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار ، بوقت كاف •

وأرغب الآن في العودة الى موضوع الحظر الشامل للأسلحة وان أعبر عن أمل في أن تحرز الجولة الحالية من المفاوضات الثلاثية تقدما ، وأن تتجح خلال الفترة المقبلة في التغلب على الصعوبات المتبقية ، على ألا تكون هذه الفترة طويلة جدا • وقد استحسن وفد بلادى البيان الذي ألقاه ممثل المملكة المتحدة أول أمس ، رغم كونه وجيزا ، والذي أيدته ممثل الولايات المتحدة ،

وذلك للانطباع الذي يعطيه بأن هذين الوفدين يوليان اهتماما لتقديم أكثر ما يمكن من معلومات عن مباحثاتها الثلاثية الى لجنة نزع السلاح ، وبأنهما حاليا بصدد اجراء مشاورات موسعة حول هذه المسألة .

ويعتقد وفد بلادي من ناحيته ، ان بإمكانه أن يقدر الحساسية الكبيرة التي يتصف بها الموضوع لدى مناقشته في اطار المفاوضات الثلاثية ، ويرغب أن يوضح أن آخر ما يود القيام به هو عرقلة استمرار هذه المفاوضات بشكله الهادي والمثمر ، أو أن يؤثر عليه تأثيرا سيئا بأية طريقة . ويرى وفد بلادي في نفس الوقت ان للجنة نزع السلاح ، بصفتها هيئة تفاوضية ، دورا ينبغي أن تقوم به بشأن عقد معاهدة متعددة الأطراف لحظر التجارب الشامل . وانه لمن دواعي السرور أن نلاحظ أن الدول الثلاث المتفاوضة تعترف نفسها ، على ما يبدو ، بأن للجنة دورا ينبغي أن تقوم به بخصوص هذه المسألة ، ان لم يكن في هذه اللحظة بالذات ، ففي خلال الأشهر المقبلة على الأقل .

ومن المفيد الى أقصى حد ، اذا لم يكن قد حان الوقت بعد لكي تبدأ لجنة نزع السلاح بالقيام بدور ذي معنى في مفاوضات الحظر الشامل لتجارب الأسلحة ، أن تقوم الدول الثلاث باطلاعنا على المدى الذي ذهبت اليه في مفاوضاتها ؛ فذلك سوف يساعدنا على فهم السبب في أن الوقت لم يعد بعد مناسباً . ويمكن لهذه الدول أيضا أن تبين لنا آرائها حول نوعية الأعمال التي يمكن أن تضطلع بها لجنة نزع السلاح بشكل مفيد ، عندما يحين الوقت ، فضلا عن المفاوضات التي تقوم بها تلك البلدان ، وقد يكون ذلك مثلاً بأن تقوم ولو بشكل مبدئي ، بدراسة أية مسائل لم تشملها المفاوضات الثلاثية حتى الآن .

وهذا أحد أسباب الأهمية الكبيرة التي قد يتصف بها تقديم تقرير مفصل عن المفاوضات الثلاثية : إذ يمكنه أن يقدم عونا كبيرا الى اللجنة في محاولاتها غير المجدية حتى الآن ، والرامية الى العثور على دور عملي وبناء لتقوم به في هذه المفاوضات .

ولكن لدى سبب آخر لا اعتقادي بأن قيام الدول المتفاوضة بتقديم تقرير عن تقدمها في تلك المفاوضات ينطوي على مغزى معين ، وهذا السبب يدخل بالطبع في اطار التحضيرات الجارية على قدم وساق للمؤتمر الاستعراضي الثاني ، القادم ، لأطراف معاهدة عدم الانتشار .

ولم يكن بلدي عضوا في معاهدة عدم الانتشار عندما انعقد المؤتمر الاستعراضي الأول في عام ١٩٧٥ ، رغم اشتراكنا فيه كدولة موقعة . ولهذا نذكر أن المؤتمر الاستعراضي الأول لم يكن سهلا .

وبعد انتهاء هذا المؤتمر بوقت قصير ، اشتركت شخصيا في عملية التصديق على معاهدة عدم الانتشار من قبل بلدي بالذات . وقد كانت عملية طويلة وشاقة ولكنها أدت في النهاية الى تصديق اليابان على المعاهدة ، وذلك في شهر حزيران /يونيه ١٩٧٦ . وعندما نستعيد بذاكرتنا الصعوبات الجمة التي اعترضتنا خلال المؤتمر الاستعراضي الأول لمعاهدة عدم الانتشار الذي انعقد عام ١٩٧٥ ، أعتقد أنه يمكن القول بكل ثقة بأنه اذا لم يتم التوصل الى اتفاق بخصوص معاهدة للحظر الشامل للتجارب قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لهذا العام ، فان الحد الأدنى الذي يمكن أن نتوقعه الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار ، غير الحائزة للأسلحة النووية ، بصرف

النظر عن الدول التي لم تجد حتى الآن أنه من المناسب الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار ، هو وجود دليل على حدوث تقدم فعلي منذ عام ١٩٧٥ ، وبالتالي تقرير عن تقدم المفاوضات الثلاثية ، على أن يكون مفصلاً وحاوياً لمعلومات أكثر بكثير من التقرير الذي قدم لنا في العام الماضي •

ومجمل القول أن وفد بلادي كله أمل بأن يتكلم المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لهذا العام بالنجاح ، وأن تستمر الثقة بلجنة نزع السلاح كأداة تفاوضية ، كما أن وفد بلادي مدرك لا اهتمام العالم كله بوضع حد لكافة التجارب النووية • هذه هي الاعتبارات التي دعني الى أن أطالب البلدان النووية ، ثلاثتها معا ، مرة أخرى ، بتقديم أجابة وافية على الأسئلة المنطقية التي طرحها عليها كثير من الأعضاء الآخرين في هذه اللجنة ، بخصوص مفاوضات الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية ، وان تقدم كذلك المقترحات التي قد تتيح للجنة ، في وقت ما ، تقديم المساعدة وبتمهيد الطريق لعقد مفاوضات بشأن معاهدة متعددة الأطراف للحظر الشامل للتجارب •

الرئيس : أشكر ممثل اليابان على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس •

السيد فوتوف (بلغاريا) : اسمحوا لي ، في البداية ، بأن أهدنكم لتوليكم رئاسة اللجنة في شهر آذار/مارس ، وأن أعرب عن أملنا في أن نسوى في هذه الفترة جميع المسائل التنظيمية ونبدأ في المفاوضات المحددة بشأن البنود ذات الأولوية على جدول أعمالنا •

ولن يفوتني أن أعرب عن تقدير وفدي لأداء سفير كندا المجل السيد ماكفيل خلال توليه هذا المنصب في شباط/فبراير • وتجدر الاشارة بصفة خاصة الى اللباقة والموضوعية التي كانت السمة البارزة في جهود المخلصة لتحريك دورة هذا العام للجنة •

ان قضية الحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات لهي ذات أهمية خاصة ، ولا شك أنها تحتل أبرز مكانة في اهتمام كل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مجموعه ، في حين تقع المسؤولية الرئيسية على لجنة نزع السلاح ، وكما تقول الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح :

[ سيكون ] " ••• مساهمة هامة في تحقيق الهدف المذكور أعلاه والمتعلق بانها التحسين النوعي للأسلحة النووية واستحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة ومنع انتشار الأسلحة النووية " •

ويبغني علينا الآن ، والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية موجودة جميعا في اللجنة ، أن نتوقع على وجه معقول استمرار تضاعف أعمالنا في ميدان نزع السلاح النووي ، وتحقيقها الكثير من النتائج التي تتسم بالمزيد من الصبغة العملية • وان وفدي ليدرك تماما الترابط الوثيق بين نزع السلاح النووي ومشكلة الوقف العام الكامل لجميع تجارب الأسلحة النووية ، ولكننا في الوقت نفسه نشارك ممثل نيجيريا المجل السفير ادينجي في رأيه الذي أبداه في أحد بياناته الأخيرة ، ومفاده أنه لا ينبغي خلط المسألتين ، وأن قضية الحظر الشامل للتجارب ينبغي تناولها بنفسها • وما من شك في أننا يجب أن نبدأ بالحظر الشامل للتجارب عند تناولنا لهذه المسائل المعقدة •

وقد ساهمت البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفياتي في المقام الأول مساهمة كبيرة في جهود المجتمع الدولي في هذا الميدان • وقد تناول ممثل الاتحاد السوفياتي المجلد السفير اسراييليان لتوه ، بطريقة بليغة ، عددا من جوانب ومراحل هذا الاسهام • الا أن جميع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية لا تبدي ، لسوء الحظ ، نفس هذه الدرجة من الروح البناءة والارادة السياسية اللتين لاغنى عنهما للتوصل الى حل ناجح لمشكلة على هذه الضخامة والأهمية • واننا للتطلع الى أن تتمخض المفاوضات الثلاثية عن نتائج ايجابية ، ولا ينبغي الاقلال من أهمية هذه المفاوضات •

واذا ما نظرنا الى المبادرة السوفياتية وبداية المفاوضات الثلاثية في عام ١٩٧٧ لخلصنا حتما الى أن طابعها غير شامل وجزئي ، لاسيما اذا وضعنا نصب أعيننا المناشدة الواردة في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثلاثين بشأن الحظر الشامل للتجارب ، والذي حث فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على بدء المفاوضات في موعد لا يتجاوز ٢١ آذار/مارس ١٩٧٦ •

والآن ، بعد أن انضمت الدولتان الكبريان الأخريان الحائزتان للأسلحة النووية الى لجنة نزع السلاح ، يكاد يكون مستحيلا أن يقبل المجتمع الدولي بأسره عدم وجود مداولات عملية متعددة الأطراف في لجنة نزع السلاح ، ولا ينبغي لأى وفد أن يخص نفسه بدور المراقب السلبي • واننا في هذا الضوء لنؤيد فكرة اقامة فريق عامل يعنى بحظر التجارب النووية ، وفقا لما ترغبه الأغلبية الكبيرة من الوفود ، ولكن فقط على افتراض أن جميع الدول النووية ستشترك فيه ، تحقيقا لفعاليتها •

وفي ختام كلمتي أود أن أعلق باختصار جدا على أعمال فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في كشف وتعيين الظواهر الاهتزازية • واننا نشارك عددا من الوفود في آرائها تعليقا على نتائج الدورة الأولى للفريق بموجب ولايته المجددة • والوفد البلغاري ممثل في الفريق منذ انشائه • واننا نساهم وفقا لامكانياتنا في صياغة السمات العلمية والتقنية لنظام عالمي مقبل • وقد قدمنا بالفعل ورقتي عمل بشأن هذه المسألة وبعد ورقة ثالثة لتعمم في الدورة الصيفية للفريق • ونحن نجرى تقييمنا في هذه المرحلة فيما يتعلق بإمكانية الاستفادة من مرافقنا التكنولوجية وغيرها من مرافقنا العلمية في التوصل الى بعض الجوانب أو العناصر في ميدان كشف وتعيين الظواهر الاهتزازية بعد أن توقع معاهدة الحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية •

الرئيس : أشكر ممثل بلغاريا على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس •

السيد فونسيكا (سرى لانكا) : اسمحوا لي أن أبدأ باشارك وفد في عبارات التهنئة التي وجهت اليكم بمناسبة توليكم منصب رئيس هذه اللجنة • لقد توليتم مهامكم بعد أن شغلت الصين مقعدا في اللجنة بفترة وجيزة للغاية واني أضم صوتي الى أصوات جميع الوفود الأخرى في التأكيد على أننا سوف نبدي كل تعاون في أعمال اللجنة خلال الشهر الحالي • واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن شكري للسفير ماكفيل لما اضطلع به من أعمال خاصة باللجنة حين كان رئيسا لها خلال شهر شباط/فبراير • لقد بذل قصارى جهده في محاولة التوصل الى نتائج ملموسة وأعتقد أنه ليس

هناك ما يدعو لشعوره بخيبة الأمل ، فقد أبدى تفهما تاما لمشاعر اللجنة ولما يمكن أن يتحقق خلال الشهر الذي تولى فيه رئاستها •

وأرجو أن تسمحوا لي بالتحول قليلا عن موضوع النقاش وأعتقد أنه لن تثار نقطة نظام في هذا الشأن ، لأنني على ثقة من أن الموضوع الذي سأثيره وثيق الصلة بأعمال اللجنة • اني أفكر في الأحداث التي وقعت خلال اليومين السابقين ، وأشير في هذا الصدد الى قيام ادارة جديدة أو حكومة جديدة في زيمبابوي ، وأعتقد أنني لن أكون مخطئا في قلبي أن هذه الأحداث تعتبر اسهاما في أعمال اللجنة وفي الموضوعات التي تعنى بها ، بل أنها أسهام في عملية الانفراج وفي خفض حدة التوتر في جزء من العالم تعرض للضغوط المتزايدة لفترة طويلة • والتمس العذر في اضافة أن وفدي يرغب في تهنئة السيد روبرت موجابي ، رئيس زيمبابوي الجديد ، وفي الاعراب له عن أطيب التمنيات • وينبغي أن نهني مناضلي زيمبابوي الذين خاضوا حرب التحرير ببسالة ، وأن نهني أيضا دول المواجهة التي آزرتهم وساندتهم طوال هذه السنين • وينبغي كذلك أن نوجه الشكر الى الدول الاشتراكية وإلى الصين لما قدمته لهم من مساعدة مادية خلال هذا الكفاح الطويل من أجل الاستقلال ، وإلى حركة عدم الانحياز التي أيدتهم وتبنت قضيتهم • ومن ثم فليس من المستغرب أن يكون من بين أول ما أعلن روبرت موجابي ، الزعيم الجديد ، هو أن بلاده ستنتهج سياسة عدم الانحياز في علاقاتها الخارجية • وينبغي أيضا أن نوجه الشكر لبلدان الكومنولث لما قدمته من مساهمة قيمة أتاحت الفرصة لوضع الترتيبات الخاصة بالاستقلال • وأخيرا وليس آخرا أود أن أوجه الشكر ، بالنيابة عن وفدي ، الى حكومة المملكة المتحدة لقيامها بتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين بلدان الكومنولث • وغني عن القول أن نتيجة الانتخابات كانت مفاجأة للكثيرين ، ولم تكن مصدر سعادة للجميع ، بيد أن هذه هي النتيجة الحتمية للنظام الذي اتبع في الانتخابات وهو نظام الاقتراع السري • وقد طبق هذا النظام في بلادنا منذ سنين طويلة ، فلا يمكن لأية حكومة أن تتبنا بما سيحدث ولكن هذا هو الأسلوب الذي نتبعه في انتخاب حكوماتنا • وكثيرا ما أتساءل هل اذا اتبعنا أسلوبا مماثلا في أعمال اللجنة يكون اتفاق الآراء الذي يتم التوصل اليه مخالفا بعض الشيء لاتفاق الآراء المبني على ما نحن عليه استعداد للتصريح به في جلساتنا العامة واجتماعاتنا غير الرسمية • اني لا أحث على اتباع هذا الأسلوب ولكني أتساءل فقط •

اننا لم نستكمل برنامج عملنا بعد بيد أن ما لدينا يعتبر ، باعتراف الجميع ، برنامجا عمليا يمكن تطبيقه • وموضوع اليوم هو حظر التجارب الشامل أو الحظر الشامل للتجارب النووية • وقد رأيت أنه من المستصوب أن آخذ الكلمة اليوم للرد على بعض الملاحظات التي تم ابدائها خلال جلستنا العامة السابقة وتلك التي أبدأها اليوم من سبقني من المتحدثين حول هذا الموضوع • وقد اعتقدت للحظة انني اذا كررت طلب النهج الاجرائي الذي اقترحه وفدي في أول بيان لنا في ١٤ شباط/فبراير من أن الوقت قد حان لانشاء فريق عامل لكنت كمن يضرب في حديد بارد • الا أن وجهات النظر التي أبدأها الأعضاء يوم الثلاثاء الماضي واليوم أيضا تترك انطبعا ونوعا من الثقة من أن حظر التجارب النووية ليس حديدا باردا •

واسمحوا لي ، أن أقول بأقصى قدر من الايجاز ، أن وفدي يضم صوته الى صوت مجموعة ال ٢١ في البيانات الصادرة عنها كما يشارك في الموقف الذي تتخذه ، وينضم الى البيان الذي أدلى به مندوب كينيا الموقر نيابة عن المجموعة في الرابع من الشهر الحالي • وقد صرح بأن هناك

مادة كافية للبدء في المفاوضات ، وأن الفريق العامل يعتبر خير جهاز متاح للمفاوضات وانه ينبغي انشاء فريق عامل معني بحظر التجارب النووية خلال الجزء الأول من دورة عام ١٩٨٠ الحالية . ولا يسعني الا أن أعرب عن أمل في ألا تنظر الوفود التي لها آراء تخالف ذلك الى هذا البيان أو الى وجهات النظر التي أبدتها بعض الوفود الأخرى اليوم على أنها مجرد كلمات يجرى تسجيلها في المحاضر ويتم الاستماع اليها من باب الضيق . ولست أعتقد أن الوفود التي اتخذت موقفا مؤيدا لضرورة انشاء فريق عامل والتي ترى أنه من الممكن انشاء مثل هذا الفريق قد فعلت ذلك لمجرد تسجيله في المحاضر أو لأنها سوف تقنع بمجرد استماع الأعضاء اليها .

ويمكن الرجوع الى آراء الأمين العام للأمم المتحدة ذاته لتأييد وجهة النظر التي ترى أن الوقت قد حان للتفاوض ولا نشاء فريق عامل لحظر التجارب . فقد صرح - وأعتقد أن ذلك كان في عام ١٩٧٢ - انه قد أمكن استكشاف المادة التقيية والعلمية بصفة تامة ، وأنها ملائمة، وأن المطلوب الآن هو اتخاذ القرار السياسي . وكانت المرة الأخيرة التي كثر فيها المجتمع الدولي الاعراب عن آرائه هي في الدورة الأخيرة للجمعية العامة وجاء ذلك في القرار ٢٣/٢٤ . ولا بد أن الأعضاء يذكرون أن هذا القرار الذي يدعو الى حظر التجارب ، ويلاحظ أن الحظر يعتبر شرطا أساسيا لعدم الانتشار ولوقف سباق التسلح ، قد حظي بمساعدة الأغلبية العظمى لأعضاء الأمم المتحدة كما نال تأييد الدولتين النوويتين الكبيرين . بيد أنني أدرك أيضا أن دولتين كبيرين آخرين هما فرنسا والصين قد امتنعتا عن التصويت على القرار . وأشير الى ذلك لأنه يتبين من المناقشات والآراء التي جرى التعبير عنها في هذه اللجنة أن الدولتين العسكريتين الكبيرتين تصرحان من ناحية ، برغبتهما في تحقيق توازن عسكري ثابت وفي اجراء تخفيضات متبادلة ومتوازنة للأسلحة في اطار أمن متكافئ وغير منقوص . وأعتقد أن اتفاقية مثل تلك التي ابثقت عن الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية قد جرى التفاوض بشأنها وابرامها في هذا الاطار ، أي اطار التوازن العسكري الثابت والتخفيضات المتبادلة والمتوازنة . وتفي كل من هاتين الدولتين أنها تسعى الى احراز التفوق العسكري وتشدد على ذلك . بيد أنهما تواصلان في الوقت ذاته تجاربهما النووية . فأى هدف يمكن أن تحققه التجارب سوى صقل وتحسين الأسلحة النووية . وكما ذكرت الآن فهما تصرحان ، من ناحية ، بأنهما لا تسعيان الى احراز التفوق العسكري ، بينما تستمران من ناحية أخرى في اجراء التجارب . فكيف يمكن التوفيق بين الأمرين ؟ ابي أعتقد أن هذه مسألة قد يرغب الأعضاء في التصدي لها ، كما أعتقد انه يتعين على الدول النووية الكبرى أن تقدم ردا شافيا عن كيفية حلها .

أما السؤال التالي الذي سأثيره فقد وجهته وفود عديدة خلال مناقشاتنا حول حظر التجارب . فطالما تسألنا : ما هو دور لجنة نزع السلاح فيما يتعلق بمعاودة حظر التجارب؟ وأود في هذا الصدد أن أتناول بعض الاقتراحات والمقترحات التي قدمها وفد كندا ووفد استراليا خلال جلستنا الماضية والتي أيدتها بعض الوفود هنا صباح اليوم . وأعتقد أن رئيس وفد استراليا الموقر قد قدم هذه المقترحات في ٥ شباط/فبراير ، وأن زميلي الموقر قد كررها وأوضحها نيابة عن الوفد الاسترالي يوم الثلاثاء الماضي ، وأن مندوب كندا الموقر قد ساند ها .

واسمحوا لي أن أصرح في البداية أنه ، فيما يتعلق بوفدي ، فليس لدينا أية تحفظات ولا يعوزنا تهم النية الحسنة أو الدوافع السياسية لكل من وفدي وكندا واستراليا ولغيرهما من الوفود



التي أيدت هذه المقترحات • ولا يخالجننا أدنى شك في اقتناعها بالحاجة الى حظر التجارب النووية • وقد خصصت بعض الوقت لقراءة البيان الذي ألقاه زميلنا الموقر ، ممثل كندا ، بعناية ووجدته مقنعا للغاية • وأود توجيه عناية الأعضاء بصفة خاصة الى ما ذكره في البيان من أن هناك تكافؤا ، الى حد ما ، في الأسلحة النووية بين الدولتين النوويتين الكبيرتين ، واقتراحه ، على هذا الأساس ، بأنه قد حان الوقت لوقف التجارب • وقد أضاف في شرحه للأمر أنه ربما كان من المرغوب فيه التوصل الى معاهدة لا يبطل مفعولها وان كانت تنص على امكانية إعادة النظر فيها وتجديدها • وأرجو ألا يعتبر نقلي للملاحظات التي أبداها ممثل كندا الموقر خروجاً عن السياق الذي وردت فيه • فان ما أهدف اليه هو الاشارة بايجاز الى وجهات النظر التي عبر عنها والتي اعتبرها ايجابية للغاية ودليلا على الارادة السياسية لكندا — ولاستراليا أيضا على ما أعتقد — فيما يتعلق بحظر التجارب كما أعتقد أنها تعكس رأى المجتمع الدولي في هذا الصدد •

بيد أنني أود الآن تناول الاقتراحين البديلين المقدمين من وفد كندا واستراليا • فقد عرض أحد الاقتراحين أن تقوم اللجنة بوضع الاطار المؤسسي لنظام دولي للتحقق ، وهذا دور يمكن أن تضطلع به اللجنة • أما الاقتراح الثاني فيتعلق بالنظر في الأساليب التي تكفل تنفيذ أحكام المعاهدة ومراعاتها •

وفيما يختص بالاقتراح الأول المتعلق بالاطار المؤسسي ، فان وفدي يعتقد أن التحقق يمثل مسألة تقنية الى حد بعيد • ولدينا أعمال هامة للغاية في هذا الصدد ، فهناك تقريران — على ما أعتقد — مقدمان الى اللجنة من فريق الخبراء المعني بالظواهر الاهتزازية في هذا الشأن • الا أن السؤال الذي أود طرحه هو هل يمكن تكليف هذه اللجنة بدراسة ومناقشة الاطار المؤسسي للجوانب التقنية لمعاهدة لم تذكر لنا عنها أطراف المفاوضات الثلاثية الا القليل • ولن أقول أنها لم تذكر لنا شيئا عنها على الاطلاق بل سأقول أن ما ذكرته حتى الآن كان قليلا للغاية • فهل يستطيع أعضاء اللجنة أن يتناولوا بجدية موضوعا لا يعلمون عنه الكثير ؟ كيف لنا أن نحدد مثلا العناصر أو رؤوس المواضيع لمثل هذا الاطار المؤسسي بينما نجهد النتائج التي توصلت اليها أطراف المفاوضات الثلاثية والنقاط التي تم الاتفاق عليها والتي مازالت موضع خلاف ؟ انني أتساءل من أين بدأ وبماذا ؟

وفيما يختص بالاقتراح الثاني المقدم من كندا واستراليا والمتعلق بالنظر في الأساليب التي تكفل تنفيذ أحكام المعاهدة ومراعاتها • فاني أتساءل مرة أخرى في أى اطار يمكن أن نضطلع بذلك ؟ كيف نبحت تنفيذ ومراعاة معاهدة لا نعرف عنها الا النذر اليسير ؟ هل يمكن أن نبحت كل ذلك في اطار مفرغ ؟ ان الأسئلة التي أوجهها أسئلة عادلة ، ولست أملك الاجابة عليها ، الا أنني أعتقد أنه ، على ضوء الأسلوب الايجابي الذي انتهجه وفدا كندا واستراليا وغيرهما من الوفود اليوم ، لا بد وأن أتساءل هل من الممكن القيام بذلك ؟ هل يمكن للجنة أن تضطلع بمهمة لا تعرف عنها الا أقل القليل ؟

وبعد كل ما ذكرته ، أرجو أن نتفق ، على الأقل ، على أن معاهدة حظر التجارب تعتبر وثيقة سياسية بصفة أساسية ومن ثم فان مناقشتها ليست وفقا على الخبراء • فهي لا تختلف ، من بعض النواحي ، عن معاهدة عدم الانتشار • ولهذا المعاهدة الأخيرة أحكامها التقنية ، الا أنه لا بد لنا — بوصفنا من غير المتخصصين — من وثيقة ذات مضمون سياسي يمكن أن نقتنع بها ليس

حكوماتنا فحسب ولكن المجتمع الدولي عامة أيضا وكذلك الأمم المتحدة وأعضاءها الذين يطالبون بمثل هذا المضمون • وبخلص من ذلك الى أن هذه الوثيقة تعتبر وثيقة سياسية أساسا • ويجرى لفنت أنظارنا من حين لاخر الى أنه يتعين علينا ، بوصفنا أعضاء في اللجنة ، ألا نحاول اعاقة المفاوضات الحساسة ، وأشدد على كلمة " حساسة " • فهل المقصود من وصف المفاوضات بأنها حساسة الايحاء اليها بأن هذه الحساسية حجة في حد ذاتها ؟ ولا شك في أن وصف أى شيء بأنه " حساس " لا يجعل منه حجة • ولتحاول على الأقل أن نحصل على بعض المعلومات بشأن حساسية المفاوضات أو بشأن الجواب التي تتسم بقدر أقل من الحساسية لهذه المفاوضات • والواقع أنه يصعب على أعضاء هذه اللجنة الاستجابة بحساسية لحجة تقتصر على القول بأن الوضع حساس • وهذا موضوع حساس بالنسبة لنا • ولا يسعني الا أن أقول ، دون أن أعزو أية دوافع للوفود التي قدمت هذه الاقتراحات البديلة لأعمال اللجنة ، ان وفدى يخشى اذا ما أقدمت اللجنة نفسها في هذه المجالات التي تتسم بالصعوبة نظرا للافتقار الى المعلومات اللازمة ، فسيكون ذلك بمثابة الخروج عن موضوع البحث • ولست أعتقد أن هذه هي الولاية التي منحتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لهذه اللجنة ، ولا يعتقد وفدى ذلك أيضا •

وقد سبق تقديم حجة أو وجهة نظر أخرى تتعلق بحظر التجارب وشدد عليها بعض المتحدثين اليوم ، وهي أنه يشترط ، لتحقيق حظر شامل للتجارب أو لبرام معاهدة في هذا الشأن أو لاتخاذ مبادرة تكفل توسيع نطاق نظام عدم الانتشار ، أن تشترك فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية • ولست أعارض ذلك بأى حال من الأحوال • وقد صرح مندوب الاتحاد السوفياتي الموقر منذ لحظات بأن بلده ، على استعداد ، من حيث المبدأ ، لانشاء فريق عامل شريطة أن تشترك فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية • وأعتقد أن هذا نهج ايجابي وأنه سيلقى تقدير اللجنة على الرغم من أنه مشروط باشتراك جميع الدول النووية في الفريق • وانني أوجه هذه الملاحظات الى الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية اللتين لم تشتركا بعد في المفاوضات الثلاثية • وأرجو أن تفكرا مليا في هذا الأمر بعد أن اطلعنا على جميع الحجج التي جرى تقديمها هنا وعلى قرارات الجمعية العامة المتكررة في هذا الشأن • غير أن هناك سؤالاً ينبغي طرحه • ان وفدى يعتقد أن عدم صدور أى رد من أطراف المفاوضات الثلاثية - حتى هذه اللحظة على الأقل - لا يرجع الى غياب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية • وكنت شخصيا أعزو ذلك الأمر الى وجود بعض الخلافات بينها • ولست أعارض الرأى القائل بوجود اشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية حتى يصبح الفريق العامل ذا فاعلية • الا أن ما نعلمه حتى الان - وذلك ينطبق بصفة خاصة على السنوات الثلاثة أو الأربعة الأخيرة - هو أن هناك بعض المجالات التي تم الاتفاق بشأنها ، ومجالات أخرى مازالت موضع خلاف بين أطراف المفاوضات الثلاثية الحائزة للأسلحة النووية • وقد دأب أعضاء اللجنة على المطالبة باطلاعهم ، ان لم يكن على كل ما يدور ، فعلى شيء مما يدور على الأقل • الا أن ذلك لم يتحقق •

وأود توجيه عناية اللجنة الى ملاحظات أخرى وردت في البيان الذى ألقاه مندوب كندا الموقر • لقد أشرت آنفا الى ما ذكره من أن هناك تكافؤا ، الى حد ما ، بين الدولتين النوويتين الكبيرتين • وليس هناك داع للتشكك فيما يقوله مندوب كندا الموقر • وقد لاحظ في هذا الصدد انه ربما قد حان الوقت لكي تتوصل الدولتان النوويتان الكبيرتان الى اتفاق فيما بينهما وتتوقفان عن اجراء التجارب • ومن شأن ذلك توفير نوع من الضمانات التي تنشدها كل منهما من الأخرى • كما أنه

سيؤدي بلاشك الى امكانية فرض حظر على التجارب • وأعتقد أن هذا الاقتراح الذي قدمه زميلنا الموقر ، ممثل كندا ، يحظى بتأييد الأغلبية العظمى من أعضاء اللجنة • ولست أريد أن أختتم ملاحظاتي بترديد الاتهامات • وكل ما كنت أسعى اليه هو توجيه عناية أعضاء اللجنة الى الحجج والاقتراحات التي قدمتها كندا وأستراليا وغيرهما من الدول •

وأود توجيه الشكر الى مندوب المملكة المتحدة الموقر الذي أخذ الكلمة يوم الثلاثاء الماضي وأطلعنا على الموقف الراهن لأطراف المفاوضات الثلاثية • ويعتبر وفدي ذلك اعترافا بالاراء التي أبدتها أعضاء اللجنة وتعهدا بتقديم المزيد من جانب هذه الأطراف في وقت غير متأخر كثيرا ، وليس في نهاية دورتنا مثلما حدث في العام الماضي ، بالاضافة الى أن ذلك سوف يعتبر نوعا من التقارير المفصلة التي طالما تطلع أعضاء اللجنة للحصول عليها •

وأود أن أختتم كلمتي بالترحيب بالبيان الذي أدلى به توا مندوب الاتحاد السوفياتي الموقر وأعرب فيه عن موافقته على انشاء فريق عامل للأسلحة الكيماوية • ولا بد أن الوفود تدرك أن مثل هذا الفريق أقرب الى الواقعية • وأعتقد أنه ينبغي في هذا الصدد توجيه الشكر الى ممثل كندا الموقر الذي ترأس اجتماعاتنا خلال الشهر الماضي • فعلى الرغم من عجزه عن احراز نتيجة كهذه الا أنه قد بذل وسعه حتى تتمكن من التوصل اليها • وأعتقد ياسيادة الرئيس ، انك سوف تعمل خلال فترة رئاستك على التعجيل بانشاء الفريق العامل ، وربما استطعنا قبل انتهاء أعمالنا هذا الأسبوع أن نحز تقدا ما ملموسا في مجال طالما أعرب الكثير من الأعضاء عن القلق بشأنه •

الرئيس : اننا ناقشنا خلال جلستنا العامة السابقة يوم الثلاثاء الماضي بعض الجوانب المتعلقة بمسألة تنظيم أعمال اللجنة • وقد علمت أن فريق الاتصال المعني بالأسلحة الكيماوية قد واصل جلساته خلال اليومين السابقين وأنه تم احراز بعض التقدم نحو حل وسط محتمل • وأرجو من فريق الاتصال أن يستمر في جهوده الى أن يحقق تحولا يتيح لنا انشاء فريق عامل •

وقد أعلنت أيضا خلال الجلسة العامة التي انعقدت يوم الثلاثاء انني أعترم استشارة بعض الوفود حول انشاء فريق اتصال لتحديد ولاية الفريق العامل المخصص التابع للجنة الأسلحة الاشعاعية • وقد أجريت هذه الاتصالات بمساعدة السيد جايبال ، أمين اللجنة ، وأود الان اطلعكم على نتائجها •

ووفقا لما جرى عليه العرف في مشاوراتنا غير الرسمية في اللجنة فاني أعتقد أنه ينبغي أن يكون فريق الاتصال المعني بالأسلحة الاشعاعية مفتوح العضوية بحيث يتاح لجميع أعضاء اللجنة الذين يرغبون في الاشتراك فيه أن يقوموا بذلك في أية مرحلة من مراحل التشاور • وقد لاحظت أيضا شعورا عاما بأنه قد يكون من المستصوب تعيين بعض الأعضاء ممن أبدوا اهتماما خاصا بالموضوع أو كان لهم اسهام ايجابي خلال قيام اللجنة ببحث مسألة الأسلحة الاشعاعية • ومن ثم فاني أعتقد ، بعد اجراء بعض المشاورات ، أنه يمكن أن تطلب اللجنة الى ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وأستراليا ، والسويد ، وكينيا ، والهند ، وهنغاريا والولايات المتحدة الامريكية تشكيل فريق الاتصال المشار اليه ، على أن يكون من المفهوم أن عضوية الفريق سوف تظل مفتوحة لأي وفد آخر من الوفود الأعضاء يرغب في الاشتراك في تلك المشاورات • وقد طلبت الى الأمانة كذلك أن تتخذ الترتيبات اللازمة لاجتماعات فريق الاتصال • وأرجو من الوفود التي طلب منها الاشتراك في هذا الفريق ومن أي فريق آخر معني • أن تظل على اتصال بأمانة اللجنة حتى يتمكن الفريق من الانعقاد في أقرب فرصة •

ونظرا لتأخر الوقت ، فاني أقترح أن تعقد اللجنة اجتماعا غير رسمي صباح الغد ، يمكن أن تبحث فيه الطلبات المقدمة من بعض البلدان غير الأعضاء للاشتراك في أعمال اللجنة ، ويبحث فيه أيضا برنامج عملنا خلال دورة عام ١٩٨٠ . فهل هناك أية ملاحظات على الاقتراحات التي قدمتها ؛ اذا لم تكن هناك أية ملاحظات فسوف نجتمع الساعة ١٠/٣٠ من صباح الغد في جلسة غير رسمية . أما الجلسة العامة التالية للجنة فسوف تتعقد كالمعتاد يوم الثلاثاء ١١ آذار/مارس ، الساعة ١٠/٣٠ صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠